

بيروت الكبرى بالمياه بأكلاف تبلغ 153 مليون دولار. وقد طُوّبت هذه النتائج وبوشر بتنفيذ سدّ بسري على نهر الأولي بأكلاف تبلغ 808 ملايين دولار. وبتاريخ 2014/12/27، وإمعاناً في التضييل والتحوير، وضع المجلس دراسة جدوى تضمنت معلومات ملفقة تشير إلى أن كمية المياه الممكن تخزينها وجزؤها إلى مدينة بيروت من نهر الدامور تبلغ 42 مليون متر مكعب سنوياً فقط. وقد تنكر المجلس لدراسة الجدوى المطورة التي قام بها عام 2013 والتي تبين بنتيجتها أنّ بالإمكان تخزين وجزّ 97 مليون متر مكعب خلال فترة الشخ لتزويد بيروت الكبرى بالمياه.

حملت دراسة الجدوى المذكورة أعلاه، معلومات مضللة تشير إلى أن مجموع أكلاف سدّ بسري تبلغ 617 مليون دولار، ولم تنطرق إلى أكلاف شق نفق بطول 24 كيلومتراً قام المجلس بتلزيمة بتاريخ 1/20/2015، بمبلغ قدره 191 مليون دولار لشركة «CMC De Naverna» الإيطالية. وسيستعمل هذا النفق لجزّ مياه سدّ بسري إلى مدينة بيروت. وبذلك يصبح مجموع أكلاف سدّ بسري 808 ملايين دولار. وبلغت شاتيليا إلى أن الوقائع تثبت أننا أمام جريمة ترتكب بحق سكان وأهالي بيروت الكبرى، فهل يجوز تزويدهم بالمياه بواسطة مشروع هو بمثابة خنجر مسموم موجه إلى صدورهم، تزيد أكلافه على 1,6 مليار دولار بدلاً من مشروع يمكن بواسطته حل الأزمة المائية لبيروت لمدة تزيد على 25 سنة بكلفة تبلغ 153 مليون دولار؟

ومن المقرر أن تناشر لجنة انبثقت من الاجتماعات التي عقدت في دار الندوة لوضع خطة عمل، ومن ضمنها إطلاق عريضة إلكترونية تهدف إلى جمع 100 ألف توقيع، ودرس إمكانية إقامة دعوى ضد وزارة الطاقة والمياه ومجلس الإنماء والإعمار أمام مجلس شورى الدولة والنيابة العامة المالية للتحقيق في المخالفات والتجاوزات التي ارتكبت.

من المياه، يبقى ربعة فقط ويتسرب الباقي». كذلك وجه المدير العام للتجهيز المائي والكهربائي في وزارة الطاقة والمياه بتاريخ 12 آذار عام 2013 كتاباً إلى الوزير، أشار فيه إلى «أن المياه التي يمكن تخزينها عند نهر إبراهيم لا تتجاوز 7 ملايين متر مكعب وليس 30 مليون متر مكعب»، وطلب من الوزير عدم المضي بتنفيذ المشروع.

واللافت أن مجلس الإنماء والإعمار امتنع عن تنفيذ قرار مجلس الوزراء رقم 99/12 تاريخ 99/9/1، الذي طلب من المجلس وضع دفتر الشروط الخاص وتلزيمة مشروع دراسة جدوى تخزين مياه نهر الدامور خلال مدة شهر واحد فقط. ورفض مجلس الإنماء والإعمار قرار مجلس الوزراء رقم 99/41 تاريخ 99/9/8، الذي طلب منه الاستعانة بفتحي شاتيليا وخبير منظمة الأغذية والزراعة بشؤون المياه الجوفية وتخزين المياه.

الدكتور Alain Guerre للاستفادة من المعلومات المتوافرة لديهما. وأهمّل المجلس توصيات ثلاثة مهندسين واختصاصيين استعان بهم عام 1999 و 2000، اثنان من شركة Harza Engineering والثالث من Water Engineering أكدوا فيها صحة الدراسة التي قام بها شاتيليا على نهر الدامور عام 1996، وطلبوا من المجلس المباشرة بتنفيذ مشروع دراسة جدوى.

وفي عام 2007، وبعد ممانعة استمرت أكثر من سبع سنوات، باشر المجلس بوضع دراسة جدوى على نهر الدامور، تبين بنتيجتها أن بالإمكان تخزين وجزّ 250,000 متر مكعب يومياً لتزويد 1,5 مليون نسمة من سكان وأهالي بيروت بمعدل 175 ليترأ يومياً للفرد الواحد، وبأكلاف تبلغ 155 مليون دولار. غير أن المجلس أهمل النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة. وفي عام 2013، طوّر المجلس دراسة الجدوى، وتبين له أنّ بالإمكان تخزين وجزّ 97 مليون متر مكعب يومياً خلال فترة الشحائح لتزويد

من سكان وأهالي بيروت إلى البنك الدولي لعدم تزويد بيروت الكبرى بالمياه من نهر الليطاني، بإعطاء البنك معلومات مضللة وخادعة لتتمكن من الحصول على قرض بقيمة 200 مليون دولار أميركي. تفيد دراسة وضعها البنك الدولي عام 2011 بأن مياه نهر الليطاني يمكن معالجتها بالطرق التقليدية لكي تصبح صالحة للشرب. ويحض هذا القول ما أكدّه الدكتور عارف ضيا، البروفسور في الجامعة اللبنانية بشؤون التلوث، بأن مياه نهر الليطاني ملوثة كيميائياً وصناعياً وجراثيمياً بمعدلات قياسية، ولا يمكن معالجتها إلا بطرق معقدة وبأكلاف باهظة. وأفادت دراسة البنك الدولي بأن كمية المياه المنوي جرّها من نهر الليطاني إلى مدينة بيروت، تبلغ 50 مليون متر مكعب سنوياً متوافرة

يمكن جز 97 مليون متر مكعب يومياً من نهر الدامور خلال فترة الشخ لتزويد بيروت الكبرى بالمياه

بصورة مستديمة. غير أن مجلس الوزراء، بعد أن تسلّم القرض المالي بقيمة 200 مليون دولار، أكد في القرار رقم 2011/02 تاريخ 2011/10/11، أن كمية المياه المتوافرة في نهر الليطاني ضئيلة جداً.

وخلال تدشين المرحلة الأولى من سدّ جنة على نهر إبراهيم في عام 2013، دفع رئيس مصلحة مياه بيروت وجبل لبنان مبلغ 250 مليون دولار لتنفيذ سدّ جنة، بالرغم من أن أكثر من 200 مليون دولار من هذه الأموال قامت المصلحة بجبايتها من سكان وأهالي بيروت الذين لن تصلهم نقطة واحدة من المياه. وبتاريخ 2012/4/30، وجهت مؤسسة BGR الألمانية كتاباً إلى وزير الطاقة والمياه تدعوه فيه «إلى عدم تنفيذ مشروع سد جنة المقدره كلفته نحو 800 مليون دولار أميركي لتخزين وهمي لنحو 30 مليون متر مكعب



بإنشاء سدي جنة وبسري. في عام 1998 أصدرت وزارة الموارد المائية والكهربائية كتاباً حمل الرقم 98/4264، تضمن معلومات محرّرة وملفّقة ترمي إلى استبعاد الدراسة التي قام بها شاتيليا عام 1996 لتخزين مياه نهر الدامور. وفي عام 2010 قامت الوزارة، بسبب الشكوى التي قدمها شاتيليا مع 50 شخصاً

ولكي تبرر الوزارة ومجلس الإنماء والإعمار صوابية هذه المنظومة المائية، وضعت دراسات ملفّقة. وما شجع هذه الأجهزة على ارتكاب هذه المخالفات، انكفاء دور أجهزة الرقابة والحاسبة في لبنان. يفند شاتيليا 12 مخالفة ارتكبتها كل من وزارة الطاقة والمياه ومجلس الإنماء والإعمار في ما يتعلق

ترنتت السريم

قرى وبلدات المنطقة، وبالتالي فإن معظم أبناء المنطقة محرومون منها، ما يضطر معظمهم الى الاستغناء عن الإنترنت أو استبداله بخدمات الإنترنت العائدة لشركتي الهاتف الخليوي.

أكثر من 150 ألف نسمة محرومون اليوم من خدمة الإنترنت السريع

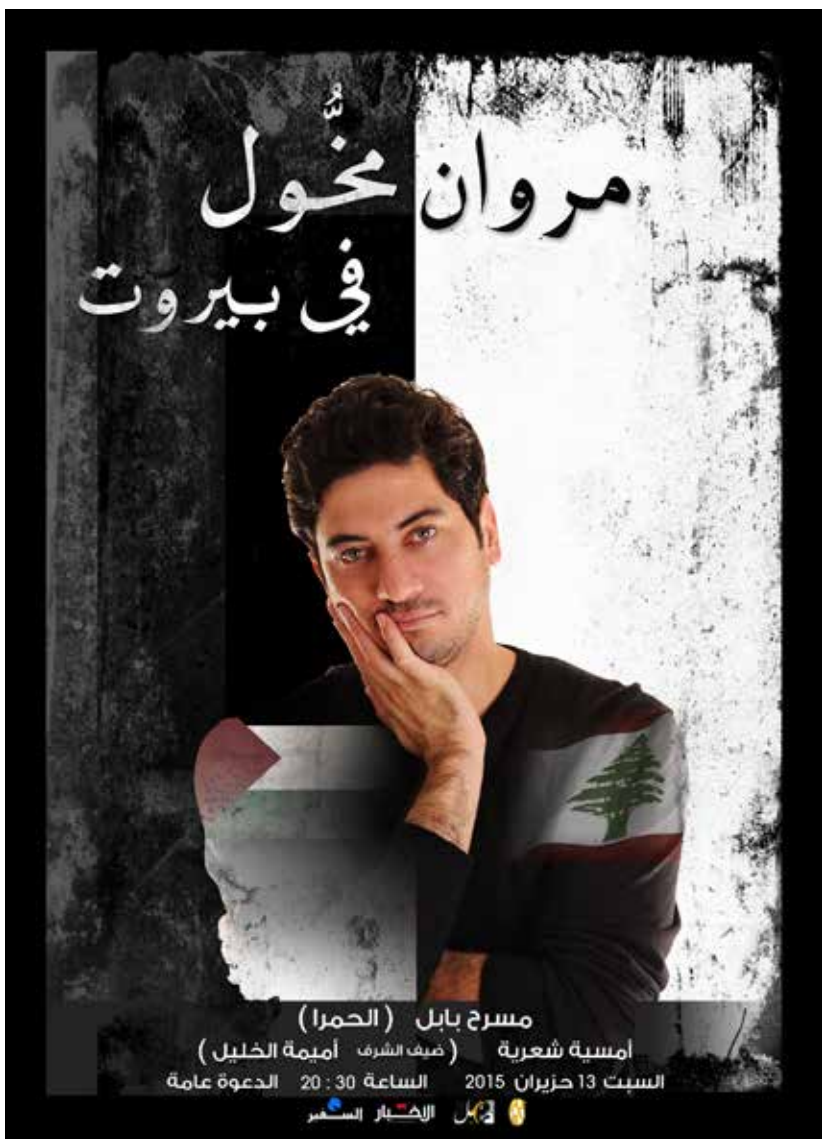
يقول محمد زين الدين (طالب جامعي) إن «الحصول على اشتراكات الإنترنت من المؤسسات الخاصة أمر مكلف أيضاً، ولا يؤمن الخدمة المطلوبة، حتى إن هذه الخدمة لا تؤمن لجميع قرى وبلدات المنطقة». فيما يلفت محمد حيدر، الطالب من بلدة شقرا الى أنه يضطر

العمل بشكل كلي في هذا المركز بسبب حصول أحد الموظفين على إجازته القانونية، وبات على جميع المشتركين في خدمة الهاتف الثابت الامتناع عن دفع الفواتير، أو عن تقديم أي معاملة رسمية بخصوص خدمات الهاتف التي يريدون الحصول عليها»، يقول الرجل مضيفاً: «حتى إن قسم الاستثمار في المركز شبه متوقف عن العمل، وبالتالي فإنه لا يتم تقديم بطاقات الدفع على الإطلاق، بسبب تقاعد الموظف المسؤول عن هذه الخدمة».

يرفض الموظفون التصريح عن «المشكلات» التي يواجهونها مع الأهالي الذين ينتظرون ساعات لدفع فواتيرهم، أو لتقديم طلبات جديدة، ويقول المشترك محمد بزي «انتظر أحياناً أكثر من ساعتين لكي يأتي دوري لدفع فاتورة الهاتف، أما بالنسبة إلى المشتركين من أبناء البلدات البعيدة فإن بعضهم يضطر إلى العودة أو الاستغناء عن تقديم المعاملة أو تأجيلها، خوفاً من توقف أعمالهم الخاصة».

إلا أن المشكلة الالفة تتعلق بغياب خدمة الإنترنت السريع عن معظم

إلى قصد أحد محال الإنترنت، لإنجاز بعض أبحاثه الجامعية، معتبراً أن «المشكلة تكمن بالنسبة إلى طلاب المدارس والجامعات الذين لا يملكون وسائل نقل تمكنهم من قصد محال الإنترنت البعيدة، إضافة الى أن ذلك سيجعلهم يتكبدون أموالاً، غير قادرين على دفعها أصلاً، بسبب الأوضاع المعيشية الصعبة». ويتساءل الطالب الجامعي علي علاء الدين (مجدل سلم) عن «سبب استفادة ثلاث بلدات فقط في المنطقة، وهي: تبنين وخربة سلم وبننت جبيل، من خدمة الإنترنت السريع، في حين أن قرى وبلدات كبرى، يسكنها آلاف المواطنين، مثل مجدل سلم وشقرا وميس الجبل وغيرها لا تؤمن لها هذه الخدمة، مع العلم بأن تأمينها سيحقق فوائد مالية كبيرة لوزارة الاتصالات، مبيناً أن «أبناء المنطقة باتوا يعتبرون أن هذا التمييز لا يبرره سوى الإهمال ووجود الحسوبيات فقط»، ومنتقداً المعنيين وبعض نواب المنطقة الذين أعلنوا عن متابعتهم لهذه المشكلة ولم يفعلوا شيئاً حتى الآن.



مسرح بابل (الحمرا)
أمسية شعرية (ضيف الشرف أميمة الخليل)
السبت 13 حزيران 2015 الساعة 20:30 الحصة عامة